الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

5 ملايين دينار أرباح «أعيان للإجارة»

ارتفعت ارباح الربع الأول لشركة أعيان للإجارة والاستثمار بنسبة كبيرة بلغت 898٪، مقارنة بأرباحها في نفس الفترة لعام 2016. وبحسب بيان الشركة على موقع البورصة، بلغت أرباح الفترة نحو 5,1 ملايين دينار، مقابل أرباح 507 آلاف دينار للربع الأول من العام الماضي. كما أظهرت القوائم المالية للشركة، ارتفاع الإيرادات التشغيلية خلال الفترة 95٪، لتصل إلى 11,52 مليون دينار، مقابل نحو 5,91 ملايين دينار في الربع الأول من العام السابق. وأوضحت الشركة أن سبب الزيادة في الارباح يرجع لأنه في تاريخ 12 مارس 2017، قامت الشركة الأم وشركة مبرد للنقل، وهي شركة تابعة للشركة الأم، بإبرام اتفاقية مع طرف آخر لبيع ملكيتهما في شركة إنشاء القابضة، وقامت المجموعة نتيجة لهذه المعاملة بتسجيل ربح بمبلغ 5,8 ملايين دينار في بيان الدخل المرحل المكثف المجمع.

الاقتراض يتباطأ في كل القطاعات الاقتصادية.. عدا الإنشاءات

«الأنباء» تعرض أسباب تباطؤ الائتمان وتوزيعه قطاعياً

ارتفاع تكلفة الاقتراض.. الأوضاع الاقتصادية الضاغطة.. التشدد في منح القروض الشخصية

المحلل المالي

بعد أن سجل سوق الائتمان في الكويت خلال فترة 2013ـ 2015 معدلات نمو مقبولة بلغت اعلى مستوياتها في عام 2015 ومنذ بداية الأزمة المالية حيث سجلت نسبة النمو في التسهيلات الائتمانية المصرفية في عام 2015 نموا جيدا نسبته 8,4٪ بالمقارنة بـ 6,2٪ خلال عام 2014 وادنى مستواها في عام 2010 حين سجلت 0,4٪، لم يستطع سوق الائتمان المحلي الحفاظ على تلك المعدلات المرتفعة حيث فقد خلال عام 2016 قوة الدفع التي سجلها في السنوات السابقة لينخفض النمو السنوي في التسهيلات الائتمانية خلال عام 2016 الى 2,9٪ ومن بعدها تحسن وسجل نسبة نمو على اساس سنوي 3,6٪ خلال الربع الاول من عام 2017 حيث بلغت محفظة البنوك الكويتية من التسهيلات الائتمانية المحلية نهاية شهر مارس 2017 حوالي 34,89 مليار دينار مرتفعة بحوالي 580 مليون دينار خلال الربع الاول من السنة الحالية بالمقارنة بارتفاع قدره 972 مليون دينار خلال كامل عام 2016. عوامل عدة ساهمت في تباطؤ سوق الائتمان منها ارتفاع اسعار الفائدة وبالتالي كلفة الاقتراض والاوضاع الاقتصادية الضاغطة بالإضافة الى التشدد في منح القروض من البنوك نتيجة الاجراءات الرقابية من بنك الكويت المركزي وبالتحديد فيما يخص التسهيلات الشخصية والاستهلاكية منها.

الإنفاق الاستثماري الحكومي بمشروعات التنمية ينقذ شركات الإنشاء

قروض الشركات الاستثمارية ليست خطراً باستحواذها على 4٪ فقط من الائتمان

17,4٪ تراجعاً بالائتمان الممنوح للقطاع الصناعي

34,9 مليار دينار حجم الائتمان بالكويت في نهاية مارس الماضي

الصناعة أكثر القطاعات المتباطئة

فعلى صعيد محفظة الائتمان وتوزيعها على القطاعات ومعدلات نموها، يتبين ان تباطؤ النمو كان واضحا ومؤثرا في معظم القطاعات باستثناء قطاع الانشاءات الذي شهد نموا ملحوظا في القروض المقدمة اليه نسبتها 8,2٪ خلال شهر مارس 2017 وعلى اساس سنوي بالمقارنة بـ 2,4٪ في الفترة المماثلة من عام 2016. فقد انخفضت القروض لقطاع الصناعة من نمو ايجابي بنسبة 17,4٪ على اساس سنوي خلال شهر مارس 2016 الى نمو بالسالب على اساس سنوي نسبته 12٪ خلال شهر مارس 2017 لتسجل المحفظة الائتمانية لقطاع الصناعة حوالي 1,79 مليار دينار اي ما يعادل 5,1٪ من اجمالي محفظة البنوك من القروض. وكذلك تباطأ نمو القروض لقطاع التجارة من 6,2٪ الى 5,6٪ خلال الفترة ذاتها لتسجل 3,25 مليارات دينار وتشكل 9,3٪ من محفظة البنوك من القروض.

شهدت القروض الى القطاع العقاري انخفاضا خلال شهر مارس 2017 وعلى اساس سنوي نسبته 1,9٪ بالمقارنة بانخفاض على اساس سنوي نسبته 0,1٪ خلال شهر مارس 2016 وسجلت محفظة التسهيلات الائتمانية للقطاع العقاري نهاية شهر مارس 2017 نحو 7,81 مليارات دينار (نسبة مساهمة 22,4٪ من اجمالي محفظة البنوك من القروض) وبانخفاض قدره 53 مليون دينار في الربع الاول من عام 2017 وبالمقارنة بانخفاض قيمته 290 مليون دينار خلال كامل عام 2016 وذلك نتيجة تباطؤ النمو في السوق العقاري وتراجع السيولة.

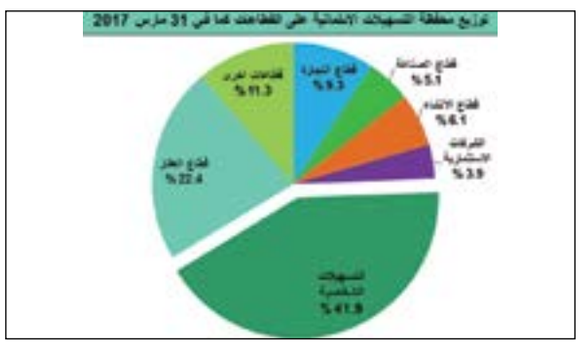

42٪ من التسهيلات.. شخصية

اما التباطؤ الملحوظ في النمو فكان في التسهيلات الشخصية التي انخفض النمو فيها من 12,5٪ على اساس سنوي خلال شهر مارس 2016 الى 2,9٪ على اساس سنوي خلال شهر مارس 2017 مما ضغط على معدلات النمو للسوق الائتماني المحلي حيث تشكل التسهيلات الشخصية حوالي 42٪ من محفظة البنوك الكويتية من التسهيلات الائتمانية وسجلت 14,63 مليار دينار وبارتفاع خلال الربع الاول من عام 2017 قدره 196 مليون دينار بعد ان كانت ارتفعت خلال عام 2016 بحوالي 477 مليون دينار و1,5 مليار دينار خلال عام 2015. بالرغم من تراجع معدلات نموها الا ان التسهيلات الشخصية لاتزال تشكل جزءا مهما من النمو وساهمت بنسبة 34٪ من اجمالي الزيادة في محفظة التسهيلات الائتمانية خلال الربع الاول من عام 2017 بعد ان كانت ساهمت بنسبة 50٪ من الزيادة في اجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية خلال عام 2016 والتي بدورها بلغت 972 مليون دينار.

كما قادت التسهيلات الشخصية النمو في التسهيلات الائتمانية وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ 7,7٪ خلال الفترة 2009ـ 2017 حيث ارتفعت من 8 مليارات دينار نهاية شهر مارس 2009 الى مستواها في نهاية شهر مارس 2017 عند 14,63 مليار دينار وشكلت الجزء الأكبر من محفظة التسهيلات الائتمانية التي بدورها ارتفعت من 24,2 مليارا الى 34,89 مليار دينار خلال الفترة نفسها وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ 4,9٪. وبالتالي يكون الارتفاع في التسهيلات الشخصية الذي بلغ 6,63 مليارات دينار خلال الـ 8 سنوات الماضية قد ساهم بنحو 62٪ من اجمالي الارتفاع في محفظة التسهيلات الائتمانية الذي بدوره بلغ 10,69 مليارات دينار خلال الفترة نفسها.

البطالة تتراجع لأدنى مستوياتها منذ 5 سنوات

15 ألف كويتي عاطل عن العمل

بلغ أعداد الكويتيين العاطلين عن العمل بنهاية ابريل 2017 نحو 14,8 ألف كويتي، وذلك وفقا لتقرير الادارة العامة للاحصاء عن البطالة بالكويت، ويعتبر هذا العدد هو أقل مستوى للبطالة بالكويت منذ 2012 حيث بلغت آنذاك 19 ألف كويتي عاطل عن العمل، وبنسبة تراجع 22٪. وبحسب التقرير، يعتبر عدد الاناث العاطلات عن العمل هو العدد الاكبر حيث يوجد نحو 11 ألف كويتية بدون عمل، فيما يبلغ عدد الذكور 3 آلاف كويتي بدون عمل، وهو يوضح مدى اعتماد سوق العمل على الذكور ومعاناة الاناث في ايجاد فرص عمل. حيث تبلغ نسبة الاناث من اجمالي العاطلين عن العمل بالكويت نحو 77٪. وبالنظر الى عدد العاطلين عن العمل بنهاية 2016، نجد أن العدد كان 17,5 ألف كويتي، وهو ما يعني ان هذا العدد تراجع في أول 4 أشهر فقط من 2017 الى 14,8 ألفا، وبنسبة تراجع 15٪ وهو ما يعد تطورا وتغيرا كبيرا في سوق العمل الكويتي الذي انتعش في نهاية 2016 وبداية 2017 مع ارتفاع اسعار النفط والمكاسب الكبيرة التي حققتها البورصة الكويتية في هذا الوقت. وتاريخيا، بلغت البطالة اعلى مستوياتها في 2013 عندما سجلت اعداد العاطلين عن العمل مستوى 19,2 ألف كويتي، ولكنها انخفضت بشكل كبير في 2014 الى 15 ألف كويتي وبنسبة تراجع بلغت 21٪، ويرجع ذلك الى الطفرة التي شهدتها اسعار النفط في ذلك الوقت حيث كان برميل النفط الكويتي يتخطى الـ 100 دولار للبرميل. ولكن في 2015 عاد سوق العمل الكويتي للمعاناة لانخفاض اسعار النفط الى ما دون 30 دولارا للبرميل، لذلك نجد أن اعداد العاطلين عن العمل عادت للارتفاع خلال هذا العام الى 17,2 ألف كويتي. الجدير بالذكر، أن تقرير المتعطلين عن العمل الذي يصدر عن الادارة العامة للاحصاء هو التقرير الـ 14 من سلسلة التقارير التي بدأت الادارة في اصدارها عام 2004، وهي تهدف لمتابعة ظاهرة البطالة بالكويت واصحائها في تقارير موحدة.

77٪ من العاطلين عن العمل بالكويت.. إناث

«وفرة للاستثمار».. تباين المراكز الاستثمارية بين صناديقها

مصطفى صالح

أظهر رصد لوحدة الأبحاث الاقتصادية بجريدة «الأنباء» لأداء صناديق شركة وفرة للاستثمار الدولي خلال أبريل الماضي، تباينا في أداء جميع صناديق الشركة البالغ عددها 4 صناديق، وذلك بين الثبات والتراجع، حيث كان متوسط تراجع الصناديق مجتمعة 1٪. ومن خلال الرصد، يتبين أن «وفرة للاستثمار» تتبع استراتيجية متباينة لإدارة صناديقها، فبالنظر الى استثمارات صندوق «فجر الإسلامي» نجد أنه خفف استثماراته في سهم «بيتك» بنسبة 3٪، وزاد استثماراته في سهمي «أجيليتي» بنسبة 2٪ و«الدولي» بنسبة 1٪، وأبقى على نسبة استثماره في سهم «زين» عند 12,6٪ دون تغيير، فيما خرج سهم «وربة» من قائمة اكبر 5 استثمارات لهذا الصندوق خلال ابريل، وبالمقابل استثمر نسبة 3,89٪ في سهم «الاهلي المتحد». وقد تراجع اداء الصندوق خلال الشهر بنسبة 2٪. أما الصندوق الثاني، وهو صندوق «وفرة للسندات» فقد ابقى على استثماراته دون تغيير في اسهم «أجيليتي» و«برقان» و«العقارات المتحدة» بنفس نسب الاستثمار بها خلال مارس الماضي. وقد شهد هذا الصندوق ثبات في ادائه دون تحقيق أرباح او خسائر خلال ابريل. وفيما يخص صندوق «وفرة للأسهم» فقد زاد من استثماراته في أسهم «وطني» بنسبة 9٪، و«بيتك» بنسبة 12٪، و«أجيليتي» بنسبة 2٪، و«زين» بنسبة 11٪، فيما خفف من استثماراته في سهم «الأهلي المتحد البحريني» بنسبة 3٪. وقد شهد اداء هذا الصندوق تراجعا خلال ابريل بنسبة 2٪.

التغيير الشهري باستثمارات صناديق «وفرة للاستثمار» في نهاية أبريل

الصندوق	مدير الصندوق	التغير في سعر الوثيقة خلال ابريل	وطني	بيتك	أجيليتي	زين	الدولي	برقان	العقارات المتحدة
فجر الإسلامي	وفرة للاستثمار الدولي	ـ2٪		ـ3٪	2٪	0٪	1٪		
وفرة للسندات	وفرة للاستثمار الدولي	0٪			0٪			0٪	0٪
وفرة للأسهم	وفرة للاستثمار الدولي	ـ2٪	9٪	12٪	2٪	11٪			
مصارف الاستثماري	وفرة للاستثمار الدولي	0٪	ـ10٪						

المصدر: وحدة الأبحاث الاقتصادية بجريدة «الأنباء»

ما الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية؟

محمود عيسى

استعرضت صحيفة غلف بيزنس الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية التي ضربت العالم خلال عامي 2007 و2008، وقالت إن أول هذه الدروس أنه من الضروري معرفة الفرق بين الأعراض والمشكلة، مشيرة إلى أنه اعتبارا من أغسطس 2007، بدأت المصارف تصر على أن المشكلة التي تواجهها تتمثل في السيولة، وليس في الملاءة المالية، وقد ارتكنت المصارف إلى هذا الإحساس بأنه ما إن تعود السيولة إلى سابق عهدها حتى تصبح كل الأمور الأخرى على ما يرام.

لكن الخبيرة الاقتصادية لوسي اوكارول التي تعمل لدى شركة ابردين العالمية لإدارة الأصول تحدثت للصحيفة في هذا السياق وعن تجربتها المستفادة من الأيام العجاف التي صاحبت الأزمة المالية، فقالت إن البنوك كانت مخطئة في هذا التصور لأن نقص السيولة لدى البنوك كان مجرد عرض، وليس المشكلة نفسها، حيث كانت الأسواق المالية متشككة بحق في أنماط تمويل البنوك وسلوكات الإقراض.

ووجدت بنوك كثيرة أنها لا تستطيع بالفعل أن تفعل شيئا جوهريا سوى التركيز على تغطية احتياجاتها التمويلية القصيرة الأجل، وانتظار ما سيسفر عنه العام 2007 من كوارث، إلا أنها لم تكن أيضا قادرة على ذلك، حيث تبين أن البنوك التي لم تعالج المشاكل الأكثر جوهرية في نماذج التشغيل ـ لاسيما الاعتماد المفرط على أسواق الجملة لتمويلها، وتمويل بعض المشاريع المشكوك فيها ـ واجهت في نهاية المطاف مشاكل تتعلق بملاءتها المالية. وبحلول تلك المرحلة كان الوقت متأخرا بالنسبة إلى بعض البنوك، ووجدت حاجة ماسة لضخ رؤوس أموال كبيرة. أما الدرس الثاني الذي تعلمته اوكارول، فقالت إن عدم حدوث شيء سيئ للغاية حتى الآن، لا يعني أنه لن يحدث أبدا، فقبل الأزمة المالية، كان من الشائع التخلص من الصدمات التي تمكنت الأسواق المتقدمة من تجاوزها في السنوات الـ 10ـ15 الماضية دون تخطي ضربة توسعية. لكن لم تكن ثمة دراسة كافية للروابط بين الاعتدال الكبير والاتجاهات التي سادت قبل الأزمة في سوق الإسكان والعقار الأميركي، وعلى وجه التحديد، كانت أسعار الفائدة المنخفضة تشجع على التوسع الهائل في الائتمان والتدهور في جودة الإقراض في أسواق الإقراض الأميركية.